

بيان لمجلس الوزراء يحذر من الثورة المضادة



الأربعاء 9 مارس 2011 12:03 م

09/03/2011

نص بيان مجلس الوزراء:

"تمر مصر بمرحلة دقيقة وحرجة تحتاج إلى تكاتفنا وتآزرنا جميعاً من أجل الحفاظ على مصر وضمأن أمنها وبناء نهضتها] إن مجلس الوزراء وهو يتابع ببالغ الاهتمام والقلق ما يدور فى البلاد، قد قام فى اجتماع اليوم الأربعاء الموافق 9 مارس بدراسة الموقف الحالى فى البلاد، وبصفة خاصة الظواهر والممارسات، التى كان من شأنها عرقلة انتظام الحياة الطبيعية، والتسبب فى حدوث حالة من الانفلات الأمنى وانتشار أعمال البلطجة وترويع الأمنين، فضلاً عن مظاهر التوتر التى تمس الوحدة الوطنية، الأمر الذى ينعكس على تعطيل العمل فى مرافق الدولة ومؤسساتها وتوقف الإنتاج، بما له من أثر سلبى على الوضع الاقتصادى، حيث باتت الممارسات الحالية تهدد قدرة الاقتصاد المصرى على التعافى وخلق فرص التشغيل والدخول لشبابنا]

ومن منطلق أن هذه الحكومة تستمد شرعيتها من جماهير الشعب وطلبتها الممثلة فى ثوار 25 يناير، فهى تؤكد على انحيازها الكامل لمصالح الشعب وتحقيق أهداف ثورته والوقوف بحسم ضد مخططات الثورة المضادة وعلى ضوء، ذلك قرر مجلس الوزراء ما يلى:

أولاً: إدراكاً من مجلس الوزراء لأهمية الدور الوطنى الذى يقوم به جهاز الشرطة فى توفير الأمن والأمان والاستقرار فقد قرر الإسراع بعودة الشرطة بكامل قواها للقيام بمهامها الوطنية المتمثلة فى حماية أمن الوطن والمواطنين، ومجلس الوزراء يهيب بجميع المواطنين التعاون مع أجهزة الشرطة ومساندتها فى القيام بواجبها]

ثانياً: التأكيد على حق النيابة العامة ورجال القضاء فى التفتيش على الأماكن المشتبه فى احتجاز أو اعتقال أفراد فيها]

ثالثاً: يؤكد مجلس الوزراء على ما يقرره القانون من توفير الحماية الكاملة للمنشآت بصفة عامة والمنشآت الشرطية بصفة خاصة، ومعاقبة كل من يتعرض لهذه المنشآت بعقوبة الجنائية المنصوص عليها فى قانون العقوبات]

رابعاً: لمواجهة أعمال البلطجة التى شاعت فى المجتمع فى الفترة الأخيرة فقد وافق مجلس الوزراء على إصدار مرسوم بقانون بمكافحة أعمال البلطجة والترويع وتطبيق العقوبات الواردة فيه على مرتكبى هذه الأفعال]

خامساً: التأكيد على التطبيق الصارم للقوانين والتشريعات، التى تجرم الاعتداء على دور العبادة وحرمة الأديان]

وينوه المجلس على أن القانون يوفر للقائمين على هذه المنشآت حق الدفاع الشرعى عن النفس فى حالة تعرضهم للاعتداء عليهم داخل منشآتهم]

سادساً: سيقوم المجلس بإجراء حوارات وطنية مع كل أطراف الشعب وأحزابه ونقاباته ومنظماته وشبابه، وذلك من أجل التواصل المستمر مع نبض الجماهير، لتحقيق تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة، ويناشد مجلس الوزراء جميع المواطنين إعلاء مصلحة الوطن، والامتناع عن جميع الممارسات التى من شأنها تعطيل عجلة الإنتاج وتأجيل المظاهرات والاعتصامات والمطالب الفئوية، حتى تتمكن الحكومة من تحقيق حالة من الاستقرار تمطن الاقتصاد الوطنى من اجتياز هذه الظروف الصعبة، والعودة إلى مساره الطبيعى".